دولية انعكست على عملية تصدير الاسلحة، أدت الى قيام ايران بعدم تفويت الفرصة، فاستعانت بالاسلحة الاسرائيلية والاسلحة الاميركية التي أرسلتها تل ـ أبيب اليها.

وقد كُشفت هذه العملية، لأول مرة، عندما قام السوفيات باسقاط طائرة ارجنتينية اخترقت المجال الجوي للاتحاد السوفياتي في تموز (يوليو) ١٩٨١. وقد ثبت ان الطائرة كانت عائدة من طهران، بعد أن افرغت شحنة من المعدات والذخيرة التي قامت اسرائيل بدفعها لاستمرار اذكاء الحرب مع العراق. كما قامت المملكة العربية السعودية بتفكيك طائرة فانتوم ايرانية، هرب بها قائدها من ايران في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٥، وتتبعوا اجـزاءها بواسطة الارقام المتسلسلة، فاكتشفوا ان العديد منها كان تمّ بيعه، أصلاً، الى اسرائيل. وفي آذار (مارس) ١٩٨٦، شهد المراسلون الاجانب بعض الاسلحة التي استطاع العراق الاستيلاء عليها من ايران، وثبت انها اسلحة اسرائيلية، منها مدافع هاون ٨٢ ملم و ١٣٠ملم من انتاج مصانع الاسلحة الاسرائيلية.

على أية حال، فان اسرائيل نفسها قد صرحت، أكثر من مرة، بارسال اسلحة الى ايران. وقد كان أكثر هذه التصريحات صراحة ما أعلنه وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في حديث خاص أدلى به لصحيفة «واشنطن بوست»، في ١٦ شباط (فبراير) ١٩٨٧، حيث ذكر ان قرار اسرائيل ارسال اسلحة الى ايران كان امراً ضرورياً «من أجل محاولة اقامة اتصالات مع ' اعدائنا' . وقال انه، شخصياً، سمح، في الفترة من أيلول (سبتمبر) حتى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٥، بتزويد ايران مرتين بأسلحة اميركية، وذلك من مخزون هذه الاسلحة في اسرائيل، بعد ان تلقّى تأكيداً بموافقة الادارة الاميركية على ذلك.

أما بالنسبة الى الولايات المتحدة، فقد كان موقفها الرسمي من حرب الخليج يتركز في الوقوف على الحياد بين المتنازعين. بل انها حثّت دول اوروبا الغربية على عدم تقديم اي مساعدة عسكرية الى ايران في حربها مع العراق؛ الاّ ان الاتصالات السرية التي أجرتها الولايات المتحدة مع ايران قد اتضحت بجلاء في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٦، عندما تمّ الكشف عن الزيارة التي قام بها المستشار السابق لشؤون الامن القومي، روبرت ماكفرلين، الى ايران، خلال العام ١٩٨٦؛ بل انه كشف النقاب عن عمق هذه الاتصالات الى أبعد من ذلك بكثير.

وأكد المراقبون ان هناك شحنات من الاسلحة الاميركية قد وصلت الى ايران. وقد تمّ ذلك بصورة مباشرة، أو من طريق دفع الاسلحة الاميركية الى ايران عبر وسيط. وبالطبع، برزت اسرائيل في مقدم الدول التي ارسلت هذه الاسلحة، حيث قامت اسرائيل بالتدخل كطرف ثالث في نقل أسلحة اميركية الى ايران في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٥، وفي الوقت عينـه تمّ الافـراج عن الاسقف بنيـامـين ويرد، المحتجز في بيروت على يد منظمة الجهاد الاسـلامي. كما تمّ تسليم شحنتين من الاسلحة بالطريقة ذاتها، وقد تزامنتا مع الافراج عن لورانس مارتن جينكو، في تموز (يوليو) ١٩٨٦، وديفيد جاكوبسون، بعد اسابيع عدة من الافراج عن جينكو.

أما بالنسبة الى حجم الصفقات، فيرى المراقبون ان ٧٠ بالمئة من مشتريات الاسلحة الايرانية تتم في لندن عبر لقاء وسطاء ايرانيين واسرائيليين. وقد تمّ بهذه الطريقة دفع اسلحة قدرت بحوالى ملياري دولار حتى العام ١٩٨٥. وكانت الاسلحة، في معظمها، اميركية واسرائيلية.

من ناحية أخرى، كانت السويد احدى المحطات الرئيسة في عملية الامداد، وذلك طبقاً لما كشفت عنه وثائق استولت عليها شرطة الجمارك السويدية، في نهاية العام ١٩٨٧. وأثبتت هذه الوثائق ان اسرائيل باعت متفجرات وذخيرة مدفعية ومكونات قذائف، قيمتها ٦٠٠ مليون دولار، الى ايران، من خلال وسيط سويدي، وعبر السويد، فيما بين ١٩٨٤ و ١٩٨٦.

على اية حال، حاولت اسرائيل جاهدة، العام ١٩٨٧، ان تجعل التحقيقات التي تجرى في الولايات المتحدة بشأن هذا الموضوع تتم دون المساس بأربع شخصيات اسرائيلية، ثبت تورطها في هذا الشأن، بحجة ان هذه القضية يجب ان تعامل على انها أمر متعلق بحكومتين. وهؤلاء الاشخاص الاربعة هم دافيد كمحي، الذي كان يشغـل، وقتئـذٍ، مديـر عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، وعميران نير، مستشار رئيس الوزراء السابق بيرس